

محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية
**Determinants of Commercial Banks Financial Performance In Algeria Using
 Panel Data Analysis.**

مفروم برودي

جامعة غرداية – غرداية (الجزائر)، mefbar@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/01/28

تاريخ القبول: 2021/03/29

تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى استقصاء أثر بعض العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية مقاسا بمعدل العائد على متوسط الأصول (ROAA)، باستخدام عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2010-2018. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية (Panel data) اعتمادا على نموذجي الأثر العشوائي (Random effect Model) والأثر الثابت (Fixed Effect Model) لتقدير معادلة الإنحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الودائع ونسبة السيولة والكفاءة الإدارية على العائد على متوسط الأصول (ROAA)، في حين كان هناك أثر سلبي لحجم البنك ومعامل الإستغلال على العائد على متوسط الأصول (ROAA).
كلمات مفتاحية: البنوك التجارية، العوامل الداخلية، العوامل الخارجية، الأداء المالي، العائد على متوسط الأصول.

تصنيفات JEL : C23, G21, L25, E44

Abstract:

The study aimed to investigate the impact of some internal and external factors on the financial performance of commercial banks as measured by the rate of return on average assets (ROAA), using a sample of commercial banks operating in Algeria during the period 2010-2018. To achieve the objectives of the study, the panel data method was used based on the random effect model and the fixed effect model to estimate the multiple linear regression equation. The study found a positive impact for both the size of the GDP, deposit growth rate, liquidity ratio and managerial efficiency on return on average assets (ROAA), while there was a negative impact of bank size and operational efficiency on return on average assets (ROAA).

Keywords: commercial banks, internal factors, external factors, financial performance, return on average assets.

JEL Classification Cods: C23, G21, L25, E44.

المقدمة:

إن الوظيفة الأساسية لأي بنك تجاري هي الوساطة المالية ما بين طرفين: طرف يمتلك فائض نقدي، وهو في حاجة إلى توظيفه، أو على الأقل ضمان الأمان له، وهم المودعون، وطرف يعاني من العجز في تمويل احتياجاته، وهم المقرضون. فالبنك يستغل حاجة هؤلاء وأولئك من أجل كسب ربح مجز له (رحيم، 2008، صفحة 5). فتحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية الذي تسعى البنوك التجارية إليه، فهو يمكنها من المحافظة على استمرارها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، وسيولتها، وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها وبالتالي تعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي.

وفي الجزائر تعتبر البنوك الممول الرئيسي للمستثمرين خاصة في ظل عدم فعالية سوق الأوراق المالية المتمثلة في بورصة الجزائر. ولقد اهتمت الجزائر بتطوير صناعيتها المصرفية منذ صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي أعاد تعريف هيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في دول الجوار مثل المغرب وتونس، في محاولة منه لتنظيم حركة الأموال والنقد الأجنبي وتوسيع دوره في النشاطات الإستثمارية وتنمية الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من أن البنوك التجارية في الجزائر تعمل في نفس البيئة الاقتصادية إلا أن هناك تباين في مستويات النتائج التي حققتها هذه البنوك خلال فترة الدراسة، وقد يعزى هذا التباين إلى مجموعة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية متعلقة بالبيئة الاقتصادية تؤثر على أنشطة هذه البنوك، ومن منطلق ما سبق نحاول بحث محددات الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟

أسئلة الدراسة:

تقودنا إشكالية الدراسة إلى طرح التساؤلين الفرعيين التاليين:

- هل تؤثر العوامل الداخلية على الأداء المالي للبنك التجاري في الجزائر؟
- هل تؤثر العوامل الخارجية على الأداء المالي للبنك التجاري في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بصياغة مجموعة من الفرضيات بصورتها الصفرية على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الودائع على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟
- **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة (معدل القروض إلى الودائع) على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟
- **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعامل الإستغلال (بدل) الكفاءة التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟

- **الفرضية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟
- **الفرضية السادسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الناتج المحلي الإجمالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟

– الفرضية السابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية التي تناولت محددات الأداء المالي للبنوك التجارية. أما عن أداة الدراسة فقد تمثلت في فحص محتوى التقارير السنوية المنشورة من قبل البنوك التجارية محل الدراسة عبر مواقعها على شبكة الإنترنت خلال الفترة من 2010 إلى 2018 من أجل فرز البيانات المالية الداخلة في احتساب المتغيرات الداخلية للدراسة، كما تم الإستعانة بقاعدة بيانات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي من أجل استخراج البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالجزائر والمشملة في معدل التضخم السنوي ومقدار الناتج المحلي الخام من 2010 إلى 2018.

وعن اختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام أسلوب التحليل القياسي وهو أسلوب تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية (Panel data) معتمدين على نموذجي الأثر الثابت (Fixed Effect Model, FEM) والأثر العشوائي (Random effect Model, REM) لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis) بالاعتماد على البرنامج القياسي إيفيز الإصدار العاشر (EViews 10)، وتطبيق الاختبارات المناسبة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من مدى مساهمتها في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة للإقتصاد الجزائري والمتعلقة بأثر المتغيرات الإقتصادية الكلية والعوامل الداخلية على العائد في البنوك التجارية، لكون القطاع المصرفي هو المكون الرئيسي للنظام المالي في الجزائري، ولما له من إسهام فعال في تمويل الإقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات المختلفة، ولذلك فإن أي خلل أو تعثر مصرفي سيؤدي إلى خلل أو تعثر في التمويل قد يمتد إلى كل حلقات الإقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والعوامل الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) من خلال تحديد وتحليل ما يأتي:

- أثر بعض العوامل الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.
- أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم وحجم الناتج المحلي الإجمالي) على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.

1- الإطار النظري للدراسة:

1-1- مفهوم الأداء المالي:

حدد (Gladstone David) في 1988 مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة" (فرحان و المشهداني، 2011، صفحة 67). وعرف كل من (Miller Alex and Dess Gregory G.) في 1996 الأداء المالي بأنه "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة" (فرحان و المشهداني، 2011، صفحة 68).

وغالباً ما يتم استخدام مؤشرين لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية، هما: العائد على حقوق الملكية (Return On Equity, ROE) والعائد على الأصول (Return On Assets, ROA). يشير العائد على الأصول إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، كما يشير إلى الدخل المكتسب على كل وحدة من أصول البنك خلال السنة المالية. إلا أن للعائد على الأصول عيب يتمثل في أنه يستبعد البنود خارج الميزانية مما يخلق تحيزاً إيجابياً في تقييم أداء البنك. بينما يقيس العائد على حقوق الملكية العائد للمساهمين على كل وحدة من رأس مالهم. وعيب العائد على حقوق الملكية هو أن البنوك ذات المستوى الأدنى من رأس المال ستولد نسبة أعلى من العائد. كما أن هذه البنوك تتمتع بمستوى عالٍ من الرافعة المالية وهو أمر غير مرغوب فيه ومرتبطة بدرجة عالية من المخاطر. علاوة على ذلك، فإن العائد على حقوق الملكية ليس مقياساً مثالياً للربحية نظراً لأن درجة الرسالة غالباً ما تحددها السلطة التنظيمية. ولهذا الأسباب تؤيد الأدبيات المالية العائد على الأصول (ROA) بدلاً من العائد على حقوق الملكية (Davydenko, 2010, pp. 11-12).

1-2- محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في ضوء الدراسات السابقة:

تقسم الأدبيات محددات الأداء المالي للبنوك التجارية إلى فئتين، داخلية وخارجية:

1-2-1- المحددات الداخلية (Internal determinants)

يقصد بالمحددات الداخلية مجموعة العوامل الجزئية التي تتعلق بالبنوك نفسها أو مجموعة العوامل التي تتأثر بقرارات البنك والتي تنعكس في النهاية على نتائجه. ويمكن تصنيف المحددات الداخلية للأداء المالي بدورها إلى فئتين: متغيرات البيانات المالية ومتغيرات البيانات غير المالية.

أ- متغيرات البيانات المالية:

تتعلق متغيرات البيانات المالية مباشرة ببنود الميزانية وجدول حساب النتائج. فالميزانية بها من البيانات المالية التي تبين المركز المالي للبنك وتعكس سياسات وقرارات البنك في تخصيص الموارد الموجودة تحت تصرفه من قبل المؤسسين والمودعين من أجل تعظيم العائد، بينما يقيس جدول حساب النتائج نجاح عمليات البنك في فترة زمنية معينة، حتى أن النسب المالية التي يتم الحصول عليها من جدول حساب النتائج تعرف أيضاً باسم نسب العمليات، لأنها توضح كفاءة الإدارة في تحقيق الإيرادات وفي نفس الوقت التحكم في التكلفة. ومن المحددات التي تغطي بأكثر قدر من الإهتمام في الأدبيات المصرفية هي تلك التي تعني بحجم الأصول والخصوم والنتائج وتكوين كل منها.

ب- رأس المال وربحية البنك:

يعتمد (Iannotta, Nocera, & Sironi, 2007, p. 2135) في شرح العلاقة بين رأس المال والربحية على تأثيرات اتفاقيات بازل التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بمستوى أدنى من رأس المال كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر، وبالتالي، قد تشير المستويات الأعلى لرأس المال إلى البنوك ذات الأصول الأكثر خطورة، والتي قد تترجم بدورها إلى إيرادات أعلى تزيد من ربحية البنك، فيما يعتمد (Berger, 1995) في شرحه للعلاقة المباشرة بين رأس المال والربحية على نظرية الإشارة، فزيادة رأس المال من قبل إدارة البنك قد تفسر من قبل الغير على أن الآفاق المستقبلية للبنك جيدة. وهذا من شأنه أن يعزز ثقة المودعين في إدارة البنك وبالتالي زيادة الربحية لدى هذا الأخير. وتؤكد دراسات تجريبية الأثر الإيجابي لرأس المال على

ربحية البنوك التجارية، ففي دراسته لمحددات أداء البنوك لإثني عشر (12) دولة مختارة من أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، لاحظ (Bourke, 1988) وجود علاقة إيجابية مهمة بين كفاية رأس المال والأداء المالي، ويوضح أنه كلما ارتفعت نسبة رأس المال، زادت ربحية البنك. كما خلصت دراسة (Berger, 1995) و (Lazarus, 1997) إلى أن البنوك ذات الرأس المال الجيد هي أكثر ربحية من البنوك الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي دراسة (Hutchison & Raymond, 2006) التي فحصت العلاقة بين هيكل رأس المال والعائد على حقوق الملكية للبنوك في الولايات المتحدة، خلال الفترة من 1983 إلى 1989 الأقل تنظيمًا وخلال الفترة من 1996 إلى 2002 الأكثر تنظيمًا، توصل الباحثان إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال والربحية. وفي دراسته لمحددات جودة أصول البنك والربحية باستخدام بيانات الفترة من 1997-2009، كشف (Swamy, 2013) أن كفاية رأس المال تؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك التجارية. وكشفت نتائج دراسة (Onuonga, 2014) التي تناولت تأثير المحددات الداخلية لربحية البنوك التجارية في كينيا خلال الفترة 2008-2013، أن قوة رأس المال تؤثر بشكل كبير وإيجابي على ربحية ستة بنوك تجارية في كينيا. وتشير نتائج دراسة (Waqas, Usman, Zahid Mir, 2014) إلى أن قوة رأس المال تؤدي إلى ربحية عالية في البنوك التجارية في باكستان خلال الفترة الزمنية 2004-2010. كما توصلت دراسة (فوزان، 2017) التي اختبرت أثر عناصر نموذج "CAMELS" على أداء 13 بنكًا تجاريًا في الأردن في نهاية عام 2014، إلى أن كفاية رأس لها تأثير إيجابي على أداء البنوك التجارية الأردنية. وكشفت دراسة (Abobakr, 2018) التي اعتمدت بشرح العناصر التي تؤثر على ربحية البنوك في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة من 2006 إلى 2015، أن الربحية المرتفعة مرتبطة بنسبة رأس المال الكبيرة. وفي دراستهم لأثر رأس المال المصرفي ومستوى السيولة المصرفية ومخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في الفترة ما بعد الأزمة بين 2011 و 2017 في الاقتصادات الآسيوية المتقدمة مقارنة بالصناعة المصرفية الأمريكية، توصل (Abbas, Iqbal, & Aziz, 2019)، إلى أن رأس المال المصرفي يؤثر على الربحية في الاقتصادات الآسيوية المتقدمة على غرار البنوك التجارية الأمريكية، وتشير النتائج إلى أن زيادة رأس المال بنسبة 6% تؤدي إلى زيادة الأرباح بنسبة 1%. وتوصلت دراسة (Mennawi & Ahmed, 2020) إلى أن كفاية رأس المال لها أثر إيجابي على ربحية البنوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2009-2018، في حين توصلت دراسة (Tan & Floros, 2012-a) إلى أن البنوك الصينية ذات المستوى الأعلى من رأس المال لديها ربحية أقل.

– السيولة وربحية البنوك:

تشير السيولة إلى قدرة البنك على إدارة الأصول السائلة والاستخدامات قصيرة الأجل بما يضمن التوافق بينهما من حيث المبالغ والأجل، ومن هنا يتوجب على إدارة البنك توفير القدر المطلوب من السيولة في الخزينة بحيث يكون البنك قادرًا على الاستجابة لطلبات السحب ودفع الإلتزامات المستحقة وتوظيف الفائض من السيولة وتحقيق الأرباح (رحيم، 2008، الصفحات 227-228)، وهذا يعزز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت ومؤشر إيجابي للسوق المالية على أداء البنك. وعن أثر السيولة على الربحية، فقد توصلت دراسة (Lartey, Antwi, & Boadi, 2013) التي حللت العلاقة بين السيولة وربحية البنوك المدرجة في بورصة غانا خلال الفترة 2005-2010، إلى أن هناك علاقة إيجابية ضعيفة للغاية بين السيولة وربحية البنوك. وأظهرت نتائج دراسة (Albulescu, 2015)، أن السيولة تؤثر

بشكل إيجابي على ربحية البنوك في ستة (6) بلدان من أمريكا الوسطى والجنوبية خلال الفترة 2005-2013 باستعمال بيانات شهرية. وكشفت دراسة (الساعدي، 2015) التي حققت في أثر المتغيرات الداخلية على ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2000-2002، أن هناك أثر إيجابي للسيولة (اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال العامل) على مستويات ربحية المصارف. كما توصلت دراسة (Abbass, Iqbal, & Aziz, 2019) إلى أن زيادة السيولة بنسبة 3.5% تؤدي إلى زيادة في الأرباح بنسبة 1%، وعلى وجه التحديد تحقق البنوك الكبيرة الحجم ربحاً بنسبة 1% مقابل زيادة في الأصول السائلة بنسبة 3%، بينما تحقق البنوك الصغيرة ربحاً بنسبة 1% مقابل زيادة في الأصول السائلة بنسبة 7%. في حين توصلت دراسة (Bhattaral, 2019) إلى أن السيولة لها أثر سلبي على ربحية البنوك التجارية في النيبال خلال الفترة من 2010-2017.

- الودائع-القروض وربحية البنوك:

تعتبر الودائع المصدر الأساسي للأموال التي يمكن للبنوك استثمارها في شكل قروض لتوليد الدخل، ومن النسب التي يتم نمذجتها في الدراسات التجريبية، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، وهي متغير يقيس مقدار الودائع التي يحتفظ بها البنك بما يتناسب مع حجمه. كما أن المزيد من القروض يولد دخلاً من الفوائد للبنك، وتتم نمذجة القروض إلى إجمالي الأصول، كمتغير يقيس النسبة المتوقعة من إجمالي الأصول التي تتكون منها القروض، فضلاً عن ذلك، يتم نمذجة مخاطر الائتمان من خلال نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، وتقيس هذه النسبة قدرة إدارة البنك على فحص مخاطر الائتمان وبالتالي زيادة الربحية. وعن أثر حجم الودائع والقروض على الربحية، أسفرت نتائج دراسة (Davydenko, 2010) التي بحثت في محددات ربحية البنوك في أوكرانيا خلال الفترة 2005-2009، على أن مخاطر الائتمان التي تم نمذجتها من خلال مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول، ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، كان تأثيرها سلبي على الربحية. وتشير نتائج دراسة (Trujillo-Ponce, 2013) التي حللت أثر العوامل المحددة لربحية البنوك الإسبانية خلال الفترة 1999-2009، إلى أن الربحية العالية للبنوك مرتبطة بشكل إيجابي بالهيكل المالي الذي تم قياسه من خلال نسبة الودائع إلى مجموع الخصوم، كما تشير نتائج دراسة (Waqas, Usman, Zahid Mir, Aman, & Ali, 2014) إلى أن نسبة الودائع إلى الأصول تؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك التجارية في باكستان خلال الفترة الزمنية 2004-2010. وتشير نتائج دراسة (Owoputi, Kayode, & Adeyefa, 2014) التي بحثت في تأثير العوامل الخاصة بالبنك والعوامل الخاصة بالصناعة ومتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية 10 بنوك تجارية في نيجيريا خلال الفترة من 1998 إلى 2012، إلى وجود تأثير إيجابي وهام لنسبة الودائع إلى الأصول على الربحية، وتأثير سلبي وهام لمخاطر الائتمان على أرباح البنوك. وبحثت دراسة (Kadioglu, Telceken, & Ocal, 2017) فيما إذا كانت القروض المتعثرة تؤثر على ربحية البنك في تركيا، وقد لاحظ الباحثون أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين القروض المتعثرة وربحية البنوك خلال الفترة من الربع الأول من عام 2005 إلى الربع الثالث من عام 2016. وأسفرت نتائج دراسة (Mbekomize & Mapharing, 2017) التي بحثت في العلاقة بين الربحية والعوامل الداخلية والخارجية للبنوك التجارية في بوتسوانا خلال الفترة 2011-2016، على أن مخاطر الائتمان ونسبة الودائع إلى مجموع الأصول، كان لهما تأثير إيجابي على الربحية. من جهته توصل (Kawshala & Panditharathna, 2017) في دراستهما

لمحددات الربحية للبنوك التجارية المحلية السريلاونكية خلال الفترة 2011-2015. إلى أن مستوى الودائع له تأثير إيجابي على الربحية. وتوصل (Moyo, Gumbo, Chikodza, & Jones, 2019) في دراستهم التي بحثت في أثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك في زيمبابوي خلال الفترة 2010-2017، إلى أن هيكل تمويل القروض الذي تم قياسه من خلال نسبة القروض إلى الودائع يؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك، في حين متغيرات مخاطر الائتمان التي تم قياسها بواسطة مخصصات خسارة القروض إلى مجموع القروض، تؤثر بشكل سلبي على الربحية.

– الكفاءة وربحية البنوك:

تشير الكفاءة إلى قدرة البنك على إدارة المخاطر والاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة له بأقل تكلفة ممكنة، بمعنى آخر قدرة إدارة البنك على توجيه الموارد المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف (زاهر، 2014، الصفحات 402-403). وعن العلاقة بين الكفاءة وربحية البنوك، فإن الدراسات التجريبية تؤكد على وجود تأثير للكفاءة التشغيلية والكفاءة الإدارية على ربحية البنوك.

– الكفاءة التشغيلية وربحية البنوك:

توصلت دراسة (Alkhatib, 2012) التي فحصت الأداء المالي لخمسة (5) بنوك تجارية فلسطينية مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة 2005-2010، إلى أن هناك تأثير سلبي للكفاءة التشغيلية (مجموع مصروفات التشغيل إلى صافي إيرادات الفوائد) على الأداء المالي للبنوك الفلسطينية المدرجة. كما توصلت دراسة (Shah Khan, Ijaz, & Aslam, 2014) إلى أن ربحية المصارف الإسلامية تتأثر سلباً بالكفاءة التشغيلية (مجموع مصروفات التشغيل إلى مجموع الأصول). من جهتها توصلت دراسة (Muhammad, 2015) التي تحققت في محددات ربحية المصارف الباكستانية، وتحديدًا بعد الأزمة المالية الأخيرة لعام 2008، من خلال بيانات 26 مصرفاً، منها 17 مصرفاً تقليدياً، و5 مصارف إسلامية، و4 مصارف عامة، خلال الفترة 2009-2013، إلى أن الكفاءة التشغيلية (إجمالي مصروفات التشغيل إلى إجمالي الأصول) لها أثر سلبي على الربحية، إلى نفس النتيجة توصلت دراسة كل من (Elouali & Oubdi, 2018) التي بحثت في محددات ربحية البنوك في المغرب خلال الفترة 2010-2016، و (Mennawi & Ahmed, 2020) التي بحثت في محددات ربحية البنوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2009-2018. في حين توصلت دراسة (Ijaz, Akmal, & Gillani, 2015) التي تبحث في أثر العوامل الداخلية على ربحية خمسة بنوك إسلامية في باكستان خلال الفترة من 2006 إلى 2013، إلى أن الكفاءة التشغيلية (مجموع مصروفات التشغيل إلى مجموع الأصول) لها تأثير إيجابي على ربحية البنوك الإسلامية في باكستان.

– الكفاءة الإدارية وربحية البنوك:

في دراستهم لتقييم المحددات الرئيسية لربحية البنوك في دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين (EU27) خلال الفترة 2004-2011، توصل (Petria, Capraru, & Ihnatov, 2015) إلى أن الكفاءة الإدارية (نسبة التكلفة إلى الدخل) لها تأثير سلبي على ربحية البنوك، وإلى نفس النتيجة توصلت دراسة (Ebenezer, Wan, & Syahida, 2017) التي بحثت في أثر المحددات الخاصة بالبنك ومتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك في نيجيريا، خلال الفترة 2010-2015، حيث أشارت النتائج التجريبية إلى أن الكفاءة الإدارية (إجمالي نفقات التشغيل إلى إجمالي الأصول) لها تأثير سلبي وهام على ربحية البنوك.

كما تشير نتائج دراسة (Iskandar, Che Yahya, & Ab Wahid, 2019) إلى أن الكفاءة الإدارية (مصرفات التشغيل إلى إيرادات التشغيل) لها تأثير سلبي على ربحية البنوك التجارية في ماليزيا خلال الفترة 2011-2017. بينما خلصت دراسة (زاهر، 2014) إلى وجود علاقة طردية بين الكفاءة الإدارية (صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي الإيرادات) ونسبة الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2013. كما توصلت دراسة (El-Ansary & Megahed, 2016) التي فحصت العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك المصرية قبل وبعد الأزمة المالية، خلال الفترة 2004-2013، إلى أن البنوك المصرية ذات الكفاءة الإدارية (إيرادات التشغيل إلى مجموع الأصول) الأعلى تظهر مستوى ربحية أعلى.

ب-متغيرات البيانات غير المالية:

تتضمن متغيرات البيانات غير المالية عوامل ليس لها علاقة مباشرة بالقوائم المالية، مثل عدد الفروع، الموقع والحجم. ويمكن اعتبار عدد الفروع والموقع متغيرات يمكن التحكم فيها طالما كان القرار بشأن هذه المتغيرات يقع ضمن تقدير الإدارة. ويمكن اعتبارها متغيرات خارجية إذا كان قرار إنشاء فروع أو خدمات جديدة متاحة مقيد بأنظمة ولوائح في منطقة معينة. وبالمثل، يعتبر حجم البنك محددًا داخليًا على افتراض أن إدارة البنك هي المسؤولة عن توسيع نشاطها من خلال الحصول على أصول والتزامات إضافية.

ولدى البنوك سبب وجيه للاعتقاد بأن الربحية والحجم مرتبطان. فزيادة الحجم تسمح للبنوك بتحقيق وفورات الحجم وتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أصول أكبر، وبالتالي تقليل متوسط التكاليف، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الربحية. ومع هذا لم تفصل الدراسات التجريبية في اتجاه العلاقة بين الحجم والربحية، إذ تشير نتائج دراسة (Waqas, Usman, Zahid, 2014) إلى أن حجم البنك يؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك التجارية في باكستان خلال الفترة الزمنية 2004-2010، كما تشير دراسة (Hadriche, 2015) التي تهدف إلى مقارنة وتحديد محددات أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام عينة من 71 بنكًا تقليديًا و46 بنكًا إسلاميًا تعمل داخل دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2005-2012، إلى أن حجم البنك له تأثير إيجابي على أداء كل من البنوك التقليدية والإسلامية. وفي دراستهم لتقييم المحددات الرئيسية لربحية البنوك في كرواتيا خلال الفترة من 2002-2010، لاحظ (Pervan, Pelivan, & Arneric, 2015) أن الحجم له تأثير إيجابي على ربحية البنوك. كما توصلت دراسة (حمدان و الحسين، 2016) التي بحثت في تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2009-2015، إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المصرف والربحية. وإلى نفس النتيجة توصلت دراسة (Al-Homaidi, 2018) Tabash, Farhan, & Almaqtari, 2018، التي سعت إلى معرفة محددات ربحية 69 بنكًا تجاريًا في الهند خلال الفترة 2008-2017. كما توصلت دراسة (Elouali & Oubdi, 2018) إلى أن الحجم له تأثير إيجابي على ربحية البنوك في المغرب خلال الفترة 2010-2016. وتوصلت دراسة (Abobakr, 2018) التي حققت في العناصر التي تؤثر على ربحية البنوك في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة من 2006 إلى 2015، إلى أن الربحية المرتفعة مرتبطة بالحجم الكبير للبنك. بينما تشير نتائج دراسة (Staikouras & Wood, 2004) التي بحثت في المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عائد البنوك الـ 685 في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1994-1998، إلى أن متغير الحجم (138 بنك كبير و547 بنك صغير) له تأثير سلبي على البنوك الكبيرة، بينما تأثيره إيجابي وكبير على البنوك الصغيرة. من جهتها أشارت نتائج دراسة (Shah, 2014) Khan, Ijaz, & Aslam, 2014 التي حاولت تقييم العوامل التي تؤثر على ربحية الصناعة المصرفية الإسلامية في باكستان خلال الفترة 2007-2014، إلى أن ربحية المصارف الإسلامية تتأثر سلبًا بحجم البنك.

1-2-2- المحددات الخارجية (External determinants):

تشير المحددات الخارجية إلى العوامل الخارجية عن سيطرة إدارة البنك، فهي تمثل أحداثاً خارج تأثير البنك، ومع ذلك، يمكن للإدارة أن تتوقع التغييرات في هذه العوامل وتحاول الاستفادة منها فيما يخدم تعظيم العائد. ومن بين المتغيرات الخارجية التي نوقشت على نطاق واسع التركيز ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية أبرزها التضخم والناتج المحلي الخام وسعر الفائدة.

- التركيز وربحية البنوك:

أثبتت مجموعة من الدراسات أنه كلما كان نشاط البنك أكثر تركيزاً، كلما زادت قوته الإحتكارية وهذا بدوره يحسن من هوامش الربح لدى البنك، في المقابل هناك دراسات تشير إلى أن التركيز المتزايد لا يساهم بالضرورة في ربحية القطاع المصرفي، بل قد يؤثر سلباً على ربحية البنوك.

ففي دراسة (Short, 1979)، التي بحثت في العلاقة بين معدلات الربحية لستين (60) مصرفاً والتركيز في السوق المصرفية المحلية، توصل الباحث إلى أن التركيز القوي يؤدي إلى معدلات ربح أعلى. وفي دراسة (Molyneux & Thornton, 1992) التي استهدفت محددات أداء البنوك في ثمانية عشر (18) دولة أوروبية خلال الفترة 1986-1989، توصل الباحثان إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والتركيز. وخلصت دراسة (Rumler & Waschiczek, 2010) التي بحثت في تأثير التغيرات الاقتصادية الكلية على أرباح البنوك في النمسا خلال الفترة 1995-2009، إلى أن درجة التركيز في القطاع المصرفي له تأثير إيجابي على الربحية. وإلى نفس النتيجة توصلت دراسة (Ishfaq & Khan, 2015) التي بحثت في تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الربحية للبنوك التجارية في باكستان خلال الفترة 2008-2012. كما توصلت دراسة (Mehrzaad, Arshadi, & Sadegh, 2015) التي حققت في تأثير الخصائص الداخلية للبنوك وهيكل الصناعة المصرفية والوضع الاقتصادي لإيران على ربحية النظام المصرفي في إيران خلال الفترة 2003-2012، إلى أن التركيز له تأثير إيجابي على الربحية. في المقابل خلصت دراسة (Yao, Haris, & Tariq, 2018)، التي حللت تأثير المتغيرات الخاصة بالبنك والمتغيرات الخاصة بالصناعة والاقتصاد الكلي على ربحية البنوك في باكستان خلال الفترة الأخيرة 2007-2016، إلى أن ربحية البنوك في باكستان ترتبط بشكل سلبى وكبير مع التركيز.

- الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وربحية البنوك:

للناتج المحلي الإجمالي أثرتين على عوائد البنوك إما إيجابية وإما سلبية. ففي حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي وتحسن الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسن قدرة المقترضين على السداد فإن الطلب على الائتمان سوف يرتفع مما يولد عوائد مرتفعة للبنوك، وعلى النقيض من ذلك في حالة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن الطلب على الائتمان سوف ينخفض نتيجة لحالة الركود الاقتصادي مما يولد تراجع عوائد البنوك (Ongore & Kusa, 2013, p. 241) كما يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية السيئة إلى تدهور جودة محفظة القروض، مما يؤدي إلى حدوث خسائر إئتمانية وزيادة المخصصات التي تحتاج البنوك إلى الاحتفاظ بها (Trujillo-Ponce, 2013, pp. 10-11).

من جهته يعتبر التضخم من أكثر العوامل التي يمكن أن تؤثر على التكاليف والإيرادات في البنوك، فإذا كانت البنوك تتنبأ بمسار التضخم بطريقة جيدة فإنها سوف تقوم بتعديل أسعار الفائدة التي يمكن أن توفر عائداً جيداً على القروض من خلال زيادة أو تخفيض أسعار الفائدة (Bilal, Saeed, Gull, & Akram, 2013, p. 121). وإذا لم يكن هناك توقع للتضخم

وتباطأت البنوك في تعديل أسعار الفائدة فإنه من المحتمل زيادة تكاليف البنك بشكل أسرع من زيادة الإيرادات وبالتالي تؤثر سلباً على عوائد البنوك (Ben Naceur, 2013, p. 7).

وعن أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم على ربحية البنوك، تشير دراسة (Tan & Floros, 2012-a)، التي تبحث في أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على ربحية البنوك في الصين خلال الفترة 2003-2009، إلى وجود أثر سلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على ربحية البنوك في الصين خلال الفترة 2003-2009، كما تشير نتائج دراسة (Waqas, Usman, Zahid Mir, Aman, & Ali, 2014) إلى أن التضخم يؤثر بشكل سلبي على ربحية البنوك التجارية في باكستان خلال الفترة الزمنية 2004-2010، كما توصلت دراسة (Nagaraju & Boateng, 2018)، التي تبحث في أثر المتغيرات الخاصة بالبنك ومتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات الإيداع والقروض في غانا خلال الفترة 2011-2016، إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ومعدل التضخم يؤثران سلباً على ربحية شركات الإيداع والقروض في غانا، في المقابل توصلت دراسة كل من (Petria, Capraru, & Ihnatov, 2015) و (Pervan, Pelivan, & Arneric, 2015) و (Al-Homaidi, Tabash, Farhan, & Almaqtari, 2018) إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على ربحية البنوك. في حين لاحظت (Sayaza, 2017) في دراستها التي فحصت الأداء العام للشركة المصرفية الماليزية المتعددة الجنسيات (CIMB) (Commerce International Merchant Bankers) خلال الفترة 2011-2015، أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على ربحية البنك. وأسفرت نتائج دراسة (Zeitun, 2012) التي تبحث في بعض العوامل المؤثرة على البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة 2002-2009، باستخدام عيّنتين، تحتوي العينة الأولى على 38 بنكاً تقليدياً والعينة الثانية على 13 مصرفاً إسلامياً، على أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بربحية البنك، في حين يرتبط التضخم ارتباطاً سلبياً بربحية البنك، كما كشفت دراسة (Hong & Abdul Razak, 2015) الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي والأثر السلبي لمعدل التضخم على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2007-2011. في المقابل توصلت دراسة (Floros & Tan, 2012-b) التي تبحث في أثر التضخم على ربحية البنوك في الصين خلال الفترة 2003-2009 إلى وجود علاقة إيجابية بين ربحية البنوك والتضخم، وإلى نفس النتيجة توصلت دراسة (Chouikh & Blagui, 2017) التي تبحث في العلاقة بين أداء البنوك التونسية المدرجة والمحركات الداخلية والخارجية، حيث كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنك ومعدل التضخم، وتوصل (Phan, Tien, Linh, & Hoang, 2020) في دراستهم للعوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية في فيتنام، من خلال بيانات 10 بنوك تجارية فيتنامية مدرجة للفترة من 2008 إلى 2018، إلى أن معدل التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي من العوامل التي لها تأثير إيجابي على الربحية.

– أسعار الفائدة وربحية البنوك:

يمكن لبيئة أسعار الفائدة المنخفضة المقترنة بالمنافسة الشديدة بين البنوك أن تحد من احتمالات قيام البنوك بوضع أسعار مناسبة لقروضها وودائعها، مما يضغط على هامش التشغيل ويؤثر سلباً على ربحية البنوك. وتشير نتائج دراسة (Staikouras & Wood, 2004)، إلى أن متغير مستوى أسعار الفائدة له تأثير سلبي على البنوك الكبيرة وإيجابي على البنوك الصغيرة. وتبحث دراسة (Le Thanh, Pham, & Le Nhat, 2017) في محركات ربحية البنوك باستخدام بيانات 9 بنوك تجارية فيتنامية مدرجة في سوق هانوي وهوتشي مين للأوراق المالية (The Hà Nội Stock Exchange, HNX and The Hồ Chí Minh Stock Exchange, HOSE) خلال الفترة 2007-2013، حيث كشفت الدراسة أن سعر الفائدة له تأثير إيجابي على الربحية.

وتوصلت دراسة (Kohlscheen, Murcia, & Contreras, 2018) التي تهدف إلى تحليل المحددات الرئيسية لربحية البنوك، بناءً على تطور الميزانيات العمومية لـ 534 بنكاً في تسعة عشر (19) من اقتصادات الأسواق الناشئة، إلى أن أسعار الفائدة المرتفعة طويلة الأجل تميل إلى تعزيز الربحية، بينما تقلل الأسعار الأعلى على المدى القصير الأرباح عن طريق زيادة تكاليف التمويل.

إن الدراسات التجريبية المذكورة آنفاً تؤكد وجود روابط قوية بين العوامل الداخلية والخارجية وأداء البنوك وهذا رغم الاختلاف في النتائج المتوصل إليها والذي قد يعزى إلى اختلاف في البيئة المؤسسية والبيانات المدرجة في التحليل وتعدد مؤشرات الأداء.

2- الدراسة الميدانية:

2-1- مجتمع الدراسة وعينتها:

تم إجراء الدراسة على البنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها حتى نهاية عام 2018 (20) بنكاً تجارياً، منها ستة (6) بنوك عمومية والباقي بنوك مشتركة وأجنبية، أما عينة الدراسة فقد تكونت من تسعة (9) بنوك تجارية توفرت عنها كامل البيانات المالية لإجراء هذه الدراسة، وهي كالآتي:

الجدول (1): عينة الدراسة

الرقم	تسمية البنك	سنة بداية النشاط في الجزائر
01	البنك الوطني الجزائري (Banque Nationale d'Algérie, BNA)	1966
02	البنك الخارجي الجزائري (Banque Extérieure d'Algérie, BEA)	1967
03	بنك البركة (Banque Al baraka d'Algérie)	1991
04	بنك السلام الجزائر (Al Salam Bank-Algeria, ASBA)	2008
05	فرنسبنك الجزائر (FransaBank El-Djazair)	2006
06	بنكي باريبا الجزائر (BNP Paribas El-Djazair)	2002
07	بنك الخليج العربي الجزائر (Gulf Bank Algeria, AGB)	2004
08	بنك الثقة الجزائر (Trust Bank Algeria, TBA)	2003
09	بنك المؤسسة العربية المصرفية (Arab Banking Corporation, ABC)	1998

المصدر: الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة.

2-2- نموذج الدراسة:

من أجل الوصول إلى النتائج وتحليل البيانات التي تم جمعها سيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) بصياغة النموذجين الرياضيين التاليين:

- وفق نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model, FEM):

$$ROAA_{it} = \beta_{1i} + \beta_2 \text{LnTLOA}_{it} + \beta_3 \text{LOATD}_{it} + \beta_4 \text{GDR}_{it} + \beta_5 \text{CE}_{it} + \beta_6 \text{NPM}_{it} + \beta_7 \text{LnGDP}_{it} + \beta_8 \text{INF}_{it} + \mu_{it}$$

- وفق نموذج الأثر العشوائي (Random effect Model, REM):

$$ROAA_{it} = \beta_1 + \beta_2 \text{LnTLOA}_{it} + \beta_3 \text{LOATD}_{it} + \beta_4 \text{GDR}_{it} + \beta_5 \text{CE}_{it} + \beta_6 \text{NPM}_{it} + \beta_7 \text{LnGDP}_{it} + \beta_8 \text{INF}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (w_{it} = \varepsilon_{it} + \mu_{it})$$

2-3- وصف متغيرات الدراسة:

فيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة مع إبراز الأثر المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع:
الجدول (2): وصف متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات	التفسير	الأثر المتوقع
المتغيرات التابعة			
ROAA	العائد على متوسط الأصول	الأرباح الصافية/متوسط الأصول	
المتغيرات المستقلة			
1: العوامل الداخلية: خصائص البنك			
LnTLOA	حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع القروض	(-/+)
LOATD	هيكل تمويل القروض	القروض/الودائع	+
GDR	الهيكل المالي	معدل نمو الودائع	+
CE	معامل الإستغلال (بديل الكفاءة التشغيلية)	أعباء الإستغلال/الإيراد المصرفي الصافي	-
NPM	الكفاءة الإدارية	الأرباح الصافية/إجمالي الإيرادات	(-/+)
2: العوامل الخارجية: المتغيرات الإقتصادية الكلية			
LnGDP	حجم الناتج المحلي الخام	اللوغاريتم الطبيعي لحجم الناتج المحلي الخام السنوي	+
INF	التضخم	معدل التضخم السنوي	(-/+)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة

2-4- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

2-4-1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول (3) أدناه ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2010 إلى 2018:

الجدول (3): ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية

	ROAA	LnGDP	INF	LnTLOA	CE	NPM	GDR	LOATD
Mean	0.022863	30.44280	0.052667	25.28304	0.382361	0.335872	0.160108	0.844973
Maximum	0.049851	30.63963	0.097000	28.37877	0.629815	0.543639	0.873044	1.870225
Minimum	0.007839	30.11521	0.035000	23.09335	0.106976	0.128615	-0.293467	0.211241
Std. Dev.	0.009364	0.134270	0.018332	1.554684	0.116433	0.081028	0.206759	0.275511
Skewness	0.603439							
Kurtosis	2.830089							
Jarque-Bera	4.827636							
Probability	0.089473							
Observations	78	78	78	78	78	78	78	78

المصدر: مخرجات EViews 10.

- العائد على متوسط الأصول (ROAA): بلغ متوسط معدل العائد على متوسط الأصول حوالي (2,286%) وبانحراف معياري يقارب (0,936%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (0,784%) كحد أدنى سجل لدى بنك السلام في 2015 و(4,985%) كحد أقصى سجل لدى فرنسيس بنك الجزائر في سنة 2012. وقد يعزى التفاوت

في الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة إلى أسباب مختلفة منها التفاوت في الحجم، عدد العملاء، الأنشطة التي يغطيها تمويل هذه البنوك.

- **الناتج المحلي الإجمالي (LnGDP):** بلغ متوسط حجم الناتج المحلي الإجمالي حوالي (30.44280) وبانحراف معياري يقارب (0.134270)، وقد تراوح حجم الناتج المحلي بين (30.11521) كحد أدنى سجل في 2010 (11991563.9 مليون دينار جزائري) و(30.63963) كحد أقصى سجل في 2018 (20259044.3 مليون دينار جزائري)، ويعزى هذا التفاوت إلى التباين في حجم السلع والخدمات المنتجة وحجم الإيرادات المتحققة.
- **التضخم (INF):** بلغ متوسط معدل التضخم حوالي (5,267%) وبانحراف معياري يقارب (1,833%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (3,5%) كحد أدنى سجل في سنة 2018 و(9.7%) كحد أقصى سجل في 2012. إن هذا التذبذب المسجل على مستوى معدل التضخم السنوي يعود في الأساس إلى الزيادة والتراجع في أسعار السلع المعملية والخدمات والسلع الغذائية.
- **حجم البنك (LnTLOA):** بلغ متوسط حجم البنك حوالي (25.28304) وبانحراف معياري يقارب (1.554684)، وقد تراوح حجم البنك بين (23.09335) كحد أدنى موجود لدى فرنسبنك الجزائر في 2010 (10698398000 دج) و(28.37877) كحد أقصى موجود لدى البنك الخارجي الجزائري في 2018 (2112245392401.76 دج).
- **معامل الإستغلال (CE):** بلغ متوسط نسبة معامل الإستغلال (بديل الكفاءة التشغيلية) حوالي (38,236%) وبانحراف معياري يقارب (11,643%)، وقد تراوحت هذه النسبة بين (10,697%) كحد أدنى سجلت لدى البنك الخارجي الجزائري في 2018 و(62,98%) كحد أقصى سجلت لدى فرنسبنك الجزائر في 2015.
- **الكفاءة الإدارية (NPM):** بلغ متوسط نسبة الكفاءة الإدارية حوالي (33,587%) وبانحراف معياري يقارب (8,103%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (12,862%) كحد أدنى سجل لدى بنك السلام في 2015 و(54,364%) كحد أقصى سجل لدى البنك الخارجي الجزائري في 2012.
- **معدل نمو الودائع (GDR):** بلغ متوسط معدل نمو الودائع سنويا حوالي (16.011%) وبانحراف معياري يقارب (20,676%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (-29,348%) كحد أدنى سجل لدى فرنسبنك الجزائر في 2011 و(87.304%) كحد أقصى سجل لدى بنك السلام في 2017.
- **السيولة (LOATD):** بلغ متوسط نسبة السيولة حوالي (84.497%) وبانحراف معياري يقارب (27,551%)، وقد تراوحت هذه النسبة بين (21,124%) كحد أدنى سجلت لدى البنك الخارجي الجزائري في 2010 و(187,022%) كحد أقصى سجلت لدى فرنسبنك الجزائر في 2011.
- تؤكد إحصائيات التفرطح والإلتواء (Skewness-Kurtosis) وإحصائية (Jarque-Bera) بأن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغ عدد المشاهدات (78) مشاهدة تعكس بيانات 9 بنوك خلال 2010-2018.

2-4-2- اختبار تجانس البيانات (Heteroskedasticity Test):

للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity تم استخدام اختبار Breuch – Pagan لتجانس البواقي. يقوم هذا الاختبار باختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن تباين أخطاء المتغيرات كلها متساوية، بينما تنص الفرضية البديلة على أن تباين الأخطاء يتزايد مع تزايد قيمة المتغير التابع، بمعنى أن زيادة قيمة المتغير التابع تؤدي إلى زيادة قيمة الخطأ. ويوضح الجدول (3) أدناه نتيجة هذا الاختبار:

الجدول (4): نتائج اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity

قيمة الاحتمالية (Prob)	Chi-Sq. Statistic	اختبار Breuch – Pagan
0.3773	0.78	

المصدر: من مخرجات EViews 10.

من خلال الجدول رقم (4) يتبين بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم تجانس حيث لم يكن لتوزيع مربع كاي Chi-square distribution أي دلالة إحصائية، عند مستوى (5%)، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.3773)، وعليه قبول الفرضية العدمية بأن تباين الخطأ متجانس.

2-4-3- اختبار الإزدواجية الخطية (Collinearity Test):

يبين الجدول (5) أدناه أن قيمة عامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor, VIF) لجميع المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل تقل عن خمسة (5)، مما يدل على عدم وجود مشكل الإزدواجية الخطية بين المتغيرات المستقلة للدراسة (Akinwande, Dikko, & Samson, 2015, pp. 764-765).

الجدول (5): اختبار الإزدواجية الخطية

Variable	Centered VIF
C	NA
LnGDP	1.442
INF	1.071
LnTLOA	3.330
CE	2.549
NPM	1.251
GDR	1.216
LOATD	1.499

المصدر: من مخرجات EViews 10.

2-4-4- نتائج تحليل الإنحدار:

بعد التأكد من عدم وجود مشكلة متعلقة بالازدواجية الخطية، وتجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام نموذجي الأثر الثابت (Fixed Effect Model, FEM) والأثر العشوائي (Random Effect Model, REM)، ومهدف

محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية

المفاضلة بين اختبار النموذجين تم استخدام اختبار (Hausman)، بحيث إذا كانت قيمة $(\alpha \geq 5\%)$ يكون نموذج الأثر الثابت أفضل من نموذج الأثر العشوائي. والجدول 6 يظهر نتائج هذا الاختبار:

الجدول 6: نتائج اختبار Hausman

قيمة الاحتمالية (Prob)	Chi-Sq. Statistic	اختبار Hausman
0.0034	21.274964	

المصدر: من مخرجات EViews 10.

من خلال الجدول رقم (6) السابق يتبين لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman) قد بلغت (0.0034) وهي قيمة دالة إحصائياً $(\alpha \geq 5\%)$ ، وعليه تكون نتائج نموذج الأثر الثابت هي الأفضل.

الجدول (7): نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذجي (FEM) و (REM)

REM		FEM		المتغير
قيمة (β)	قيمة (Prob)	قيمة (β)	قيمة (Prob)	
0.011320	0.0009***	0.017741	0.0003***	LnGDP
0.034934	0.0659*	0.028627	0.1394	INF
-0.005848	0.0000***	-0.008368	0.0000***	LnTLOA
-0.055402	0.0000***	-0.055377	0.0000***	CE
0.051003	0.0000***	0.050112	0.0000***	NPM
0.003829	0.0512*	0.005274	0.0202**	GDR
0.004982	0.0239**	0.007722	0.0066**	LOATD
-0.176446	0.0540*	-0.310100	0.0069**	قيمة الثابت (β)
0.863273		0.929074		R-Squared
0.849600		0.911914		Adjusted R-squared
63.13842		54.14302		F-statistic
0.000***		0.000***		Prob(F-statistic)
1.509988		2.085009		Durbin-Watson stat
78		78		Total panel (unbalanced) observations
(*) معنوية إحصائية عند (10%)		(**) معنوية إحصائية عند (5%)		(***) معنوية إحصائية عند (1%)

المصدر: من مخرجات EViews 10.

من خلال الجدول (7) يتبين لنا ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي (LnGDP): يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي على العائد على متوسط الأصول في البنوك التجارية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 1\%)$ ، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0003)، بمعنى أن زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة العائد في البنوك التجارية في الجزائر.
- حجم البنك (LnTLOA): يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم البنك على العائد على متوسط الأصول في البنوك التجارية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 1\%)$ ، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0000)، بمعنى أنه كلما زاد حجم البنك أدى ذلك إلى تراجع العائد في البنوك التجارية في الجزائر.

- **معامل الإستغلال (CE):** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للمعامل الإستغلال (بديل الكفاءة التشغيلية) على العائد على متوسط الأصول عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 1\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0000)، بمعنى أنه كلما زادت نسبة معامل الإستغلال، أي كلما زاد مستوى المصاريف عن مستوى الإيرادات، أدى ذلك إلى تراجع العائد في البنوك التجارية في الجزائر.
- **الكفاءة الإدارية (NPM):** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على العائد على متوسط الأصول في البنوك التجارية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 1\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0000)، بمعنى أنه كلما زادت نسبة الكفاءة الإدارية زاد العائد في البنوك التجارية في الجزائر.
- **معدل نمو الودائع (GDR):** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنمو الودائع على العائد على متوسط الأصول في البنوك التجارية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0202)، بمعنى أن زيادة معدل نمو الودائع تؤدي إلى زيادة العائد في البنوك التجارية في الجزائر.
- **السيولة (LOATD):** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للسيولة على العائد على متوسط الأصول في البنوك التجارية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0069)، بمعنى أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤدي إلى زيادة العائد في البنوك التجارية في الجزائر.

النتائج:

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الناتج المحلي الإجمالي على العائد على متوسط الأصول (ROAA) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (0.017741)، بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (1%) تؤدي إلى زيادة العائد بنسبة تقترب من (2%).
2. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على العائد على متوسط الأصول (ROAA) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (-0.008368)، بمعنى أن زيادة الحجم بمعدل (1%) تؤدي إلى انخفاض العائد بنسبة تقترب من (1%).
3. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعامل الإستغلال (بديل الكفاءة التشغيلية) على العائد على متوسط الأصول (ROAA) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث بلغت قيمة معامل بديل الكفاءة التشغيلية (-0.055377)، بمعنى أن زيادة نسبة معامل الإستغلال بمعدل (1%) تؤدي إلى انخفاض العائد بنسبة (5.5%).
4. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على العائد على متوسط الأصول (ROAA) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث بلغت قيمة معامل الكفاءة الإدارية (0.050112)، بمعنى أن زيادة نسبة الكفاءة الإدارية بمعدل (1%) تؤدي إلى زيادة العائد بنسبة (5%).

5. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنمو الودائع على العائد على متوسط الأصول (ROAA) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث بلغت قيمة معامل معدل نمو الودائع على التوالي (0.005274)، بمعنى أن زيادة نسبة نمو الودائع بمعدل (1%) تؤدي إلى زيادة العائد بنسبة (0.5%).
6. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للسيولة على العائد على متوسط الأصول (ROAA) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث بلغت قيمة معامل السيولة (0.007722)، بمعنى أن زيادة نسبة السيولة بمعدل (1%) تؤدي إلى زيادة العائد بنسبة (0.8%).

التوصيات:

- على ضوء نتائج الدراسة نوصي بما يلي:
- إيلاء الكفاءة التشغيلية والكفاءة الإدارية مزيدا من الاهتمام من قبل البنوك التجارية العاملة في الجزائر لما لهما من تأثير هام على الأداء المالي بالضغط على التكاليف وتنويع مصادر الدخل.
 - استغلال الظروف الإقتصادية الحسنة لما لها من تأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر. بمنح مزيدا من التسهيلات الائتمانية.
 - إدراج البنوك التجارية العاملة في الجزائر في سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) من أجل تنويع محفظة القروض بهدف تقليل المخاطر.

أفاق الدراسة:

- توسيع الدراسة التحريية لتشمل بنوك تجارية أخرى عاملة في الجزائر لتعميم نتائج الدراسة على النظام المصرفي في الجزائر.
- إدراج المزيد من المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية كمتغيرات مفسرة وتنويع مؤشرات قياس الأداء كمتغيرات تابعة في نماذج الانحدار الخطية أو غير الخطية، لحصر محددات الأداء الأكثر تأثيرا على ربحية البنوك التجارية في الجزائر.

المصادر والمراجع:

1. حسين رحيم. (2008). الإقتصاد المصرفي. قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.
2. طالب علاء الدين فرحان، و إيمان شيحان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف (الإصدار الأول). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
3. عبد القادر القيسي فوزان. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014. (عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المحرر) المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13 (4)، ص.ص. 461-474.

4. علاء عبد الحسين صالح الساعدي. (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المحرر) *المجلة العربية للإدارة* ، 35 (1)، ص.ص. 373-359.
5. لانا نبيل زاهر. (2014). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية* ، 63 (6)، ص.ص. 411-393.
6. مأمون حمدان، و وبسام الحسين. (2016). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية-دراسة تطبيقية. *مجلة جامعة البعث* ، 38 (33)، ص.ص. 104-71.
7. Abbas, F., Iqbal, S., & Aziz, B. (2019). The impact of bank capital, bank liquidity and credit risk on profitability in post crisis period: A comparative study of US and Asia. *Cogent Economics & Finance* , 7, pp. 1-18.
8. Abobakr, M. G. (2018). Bank Specific, Industry Concentration, and Macroeconomic Determinants of Egyptian Banks' Profitability. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* , 8 (1), pp. 380-397.
9. Akinwande, M. O., Dikko, H. G., & Samson, A. (2015). Variance Inflation Factor: As a Condition for the Inclusion of Suppressor Variable(s) in Regression Analysis. *Open Journal of Statistics*, 2015 , 5, pp. 754-767.
10. Albulescu, C. T. (2015). Banks' Profitability and Financial Soundness Indicators: A Macro-Level Investigation in Emerging Countries. *Procedia Economics and Finance* , 23, pp. 203-209.
11. Al-Homaidi, E. A., Tabash, M. I., Farhan, N. H., & Almaqtari, F. A. (2018). Bank-specific and macro-economic determinants of profitability of Indian commercial banks: A panel data approach. *Cogent Economics & Finance* , 6 (1), pp. 1-26.
12. Alkhatib, A. (2012). Financial Performance of Palestinian Commercial Banks. *International Journal of Business and Social Science* , 3 (3), pp. 175-184.
13. Ben Naceur, S. (2013). *The Determinants of the Tunisian Banking Industry Profitability: Panel Evidence*. Retrieved Janvier 7, 2021, from <http://www.mafhoum.com/press6/174E11.pdf>
14. Berger, A. N. (1995). The Relationship between Capital and Earnings in Banking. *Journal of Money, Credit and Banking* , 27 (2), pp. 432-456.
15. Bhattaral, B. P. (2019). The Determinants of Profitability of Commercial Banks in Nepal. *International Journal of Accounting and Financial Management Research* , 19 (2), pp. 15-20.
16. Bilal, M., Saeed, A., Gull, A. A., & Akram, T. (2013). Influence of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Profitability of Commercial Banks: A Case Study of Pakistan. *Research Journal of Finance and Accounting* , 4 (2), pp. 117-126.
17. Bourke, P. (1988). Concentration and Other Determinants of Bank Profitability in Europe, North America and Australia. *Journal of Banking and Finance* , 13, pp. 65-79.
18. Chouikh, A., & Blagui, Y. (2017). The Determinants of Bank Performance: The Case of Tunisian Listed Banks. *Journal of Finance and Accounting* , 5 (2), pp. 53-60.
19. Davydenko, A. (2010). Determinants of Bank Profitability in Ukraine. *Undegraduate Economic Review* , 17 (1), pp. 1-30.
20. Ebenezer, O. O., Wan, A. W., & Syahida, K. (2017). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Nigeria. *Journal of Finance & Banking Studies* , 6 (1), pp. 25-38.

21. El-Ansary, O. A., & Megahed, M. I. (2016). Determinants of Egyptian Banks Profitability Before and After Financial Crisis. *corporate ownership control* , 14 (1), pp. 360-372.
22. Elouali, J., & Oubdi, L. (2018). Factors Affecting Bank Performance: Empirical Evidence from Morocco. *European Scientific Journal* , 14 (34), pp. 255-267.
23. Floros, C., & Tan, Y. (2012-b). Bank profitability and inflation: the case of China. *Journal of Economic Studies* , 39 (6), pp. 675-696.
24. Hadriche, M. (2015). Banks Performance Determinants: Comparative Analysis between Conventional and Islamic Banks from GCC Countries. *International Journal of Economics and Finance* , 7 (9), pp. 169-177.
25. Hong, S. C., & Abdul Razak, S. H. (2015). The Impact of Nominal GDP And Inflation On The Financial Performance Of Islamic Banks In Malaysia. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance* , 11 (1), pp. 158-180.
26. Hutchison, D. E., & Raymond, A. (2006). The Causal Relationship Between Bank Capital and Profitability. *Annals of Financial Economics* , 3 (1), pp. 40-54.
27. Iannotta, G., Nocera, G., & Sironi, A. (2007). Ownership structure, risk and performance in the European banking industry. *Journal of Banking and Finance* , 31 (7), pp. 2127-2149.
28. Ijaz, F., Akmal, A., & Gillani, S. (2015). The Determinants of the Pakistan Islamic Banking Industry Profitability: Panel Evidence. *Islamic Banking and Finance Review* , 2 (1), pp. 77-91.
29. Ishfaq, M. J., & Khan, N. u. (2015). Bank Profitability, Inflation and Cost Efficiency- a Case of Pakistani Banks. *International Journal of Business and Management Review* , 3 (1), pp. 41-53.
30. Iskandar, A. S., Che Yahya, N., & Ab Wahid, Z. (2019). Determinants of Commercial Banks' Profitability in Malaysia. *Journal of Entrepreneurship and Business* , 7 (1), pp. 27-39.
31. Kadioglu, E., Telceken, N., & Ocal, N. (2017). Effect of the Asset Quality on the Bank Profitability. *International Journal of Economics and Finance* , 9 (7), pp. 60-68.
32. Kawshala, H., & Panditharathna, K. (2017). The Factors Effecting on Bank Profitability. *International Journal of Scientific and Research Publications* , 7 (2), pp. 212-216.
33. Kohlscheen, E., Murcia, A., & Contreras, J. (2018). Determinants of bank profitability in emerging markets. (M. a. Settlements, Ed.) (686), pp. 1-36.
34. Lartey, V. C., Antwi, S., & Boadi, E. K. (2013). The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana. *International Journal of Business and Social Science* , 4 (3), pp. 48-56.
35. Lazarus, A. (1997). Commercial bank net interest margins, default risk, interest-rate risk, and off-balance sheet. *Journal of Banking & Finance* , 21, pp. 55-87.
36. Le Thanh, T., Pham, X. T., & Le Nhat, H. (2017). Determinants of Bank Profitability: The Case of Commercial Banks Listed on the Vietnam's Stock Exchange. *Journal of Business Sciences (JBS)* , 1 (2), pp. 1-12.
37. Mbekomize, C. J., & Mapharing, M. (2017). Analysis of Determinants of Profitability of Commercial Banks in Botswana. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* , 7 (2), pp. 131-144.
38. Mehrzad, E., Arshadi, A., & Sadegh, S. M. (2015). Effective Factors on Bank Profitability in Iran. *Journal of Money and Economy* , 10 (1), pp. 107-129.
39. Mennawi, A. N., & Ahmed, A. A. (2020). Influential Factors on Profitability of Islamic Banks: Evidence from Sudan. *International Journal of Economics and Finance* , 12 (6), pp. 1-13.
40. Molyneux, P., & Thornton, J. (1992). Determinants of European bank profitability: A note. *Journal of Banking and Finance* , 16, pp. 1173-1178.
41. Moyo, I. L., Gumbo, V., Chikodza, E., & Jones, B. (2019). An empirical study on the factors influencing the performance of financial institutions in Zimbabwe. *International Journal of Finance & Banking Studies* , 8 (4), pp. 1-20.

42. Muhammad, A. (2015). *Bank profitability and its determinants in Pakistan: A panel data analysis after financial crisis*. Retrieved Decembre 01, 2020, from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/67987/1/MPRA_paper_67987.pdf
43. Nagaraju, Y., & Boateng, K. (2018). Profitability Determinants of Savings and Loans Companies in Ghana: Evidence on Bank Specific and Macroeconomic Determinants. *International Journal of Management Studies* , 7 (2), pp. 51-60.
44. Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Economics and Financial Issues* , 3 (1), pp. 237-252.
45. Onuonga, S. M. (2014). The Analysis of Profitability of Kenya`s Top Six Commercial Banks: Internal Factor Analysis. *American International Journal of Social Science* , 3 (5), pp. 94-103.
46. Owoputi, J. A., Kayode, O. F., & Adeyefa, F. A. (2014). Bank Specific, Industry Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability in Nigeria, September. *European Scientific Journal* , 10 (25), pp. 408-423.
47. Pervan, M., Pelivan, I., & Arneric, J. (2015). Profit persistence and determinants of bank profitability in Croatia. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja* , 28 (1), pp. 284-298.
48. Petria, N., Capraru, B., & Ihnatov, I. (2015). Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems. *Procedia Economics and Finance* , 20, pp. 518 – 524.
49. Phan, H. T., Tien, H. N., Linh, D. V., & Hoang, D. N. (2020). The Determinants of Listed Commercial Banks' Profitability in Vietnam. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7 (11), pp. 219–229.
50. Rumler, F., & Waschiczek, W. (2010). The Impact of Economic Factors on Bank Profits. (A. C. Bank, Ed.) *Monetary Policy & the Economy* (4), pp. 49-67.
51. Sayaza, L. B. (2017). *CIMB Bank Performance: Relationship between GDP, Leverage Ratio and Operating Efficiency Ratio to Profitability*. Retrieved Novembre 20, 2020, from <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78497/>
52. Shah Khan, M. M., Ijaz, F., & Aslam, E. (2014). Determinants of Profitability of Islamic Banking Industry: An Evidence from Pakistan. *Business & Economic Review* , 6 (2), pp. 27-46.
53. Short, B. K. (1979). The Relation Between Commercial Bank Profit Rates and Banking Concentration in Canada, Western Europe, and Japan. *Journal of Banking and Finance* , 3, pp. 209-219.
54. Staikouras, C. K., & Wood, G. E. (2004). The Determinants Of European Bank Profitability. *International Journal of Economics and Business Research* , 3 (6), pp. 57-68.
55. Swamy, V. (2013). *Determinants of Bank Asset Quality and Profitability - An Empirical Assessment*. Retrieved 12 1, 2020, from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/47513/1/MPRA_paper_47513.pdf
56. Tan, Y., & Floros, C. (2012-a). Bank profitability and GDP growth in China: A Note. *Journal of Chinese Economic and Business Studies* , 10 (3), pp. 267-273.
57. Trujillo-Ponce, A. (2013). What Determines the Profitability of Banks? Evidence From Spain. *Accounting and Finance* , 53 (2), pp. 561-586.
58. Waqas, T., Usman, M., Zahid Mir, H., Aman, I., & Ali, I. (2014). Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* , 4 (2), pp. 1-22.
59. Yao, H., Haris, M., & Tariq, G. (2018). Profitability Determinants of Financial Institutions: Evidence from Banks in Pakistan. *International Journal of Financial Studies* , 6 (2), pp. 1-28.
60. Zeitun, R. (2012). Determinants of Islamic and Conventional Banks Performance in GCC Countries Using Panel Data Analysis. *Global Economy and Finance Journal* , 5 (1), pp. 53-72.